

المحور الثاني: أنواع الضرائب

يتكون النظام الجبائي من مجموعة من الضرائب والرسوم، مقررة بنصوص قانونية تشريعية محددة لكل ضريبة، ومجموع نصوص تنظيمية تبين طريقة تطبيق هذه الضرائب. وبالنسبة للنظام الجبائي الجزائري فإنه يحتوي على أنواع عدة من الضرائب والرسوم التي تجبى لصالح الدولة والجماعات المحلية.

سنتناول في هذا المحور أنواع الضرائب حسب التصنيفات الفقهية لعلماء المالية (أولا)، ثم نتناول أهم الضرائب والرسوم المطبقة في الجزائر (ثانيا)، بالإضافة إلى ذلك سنتطرق إلى المفاهيم الأخرى المرتبطة بالجبائية (ثالثا).

أولا: تصنيف الضرائب.

تتعدد أنواع الضرائب وتتعدد صورها الفنية باختلاف المكان والزمان، ولكل نوع من هذه الأنواع مزايا وعيوب، لذلك لا تقتصر النظم الضريبية الحديثة على نوع من هذه الأنواع دون سواها، بل تحاول كل دولة أن تتخير مزيجا متكاملًا من أنواع الضرائب وأن تصيغه في أكثر من صور التنظيم الفني ملائمة لتحقيق أهداف المجتمع. وفيما يلي سنعرض أهم التقسيمات التي استخدمت في مؤلفات المالية:

1- الضريبة الوحيدة والضريبة المتعددة:

• الضريبة الوحيدة :

وبمقتضاها لا تفرض إلا ضريبة واحدة على الشخص وهي تتسم بالبساطة والعدالة وسهولة أدائها واقتضاها. وللضريبة الواحدة عدة مزايا كتحقيق العدالة بساطة إجراءاتها وبعدها عن التعقيد وانخفاض تكاليف جبايتها وتعذر التهرب منها.

• الضريبة المتعددة:

مؤداها أن تفرض عدة ضرائب على الشخص تتنوع بتنوع موارده وممتلكاته ونشاطه، ففي هذا النوع تتعدد أنواع الضرائب باختلاف الأوعية الضريبية، وذلك لاختلاف مصادر الثروة وتكاليف تحقيق الدخل، حيث تقوم الضريبة المتعددة على أساس التمييز بين الدخول المختلفة فتفرض ضريبة على دخول العقارات، على الأرباح التجارية والمهن الحرة... الخ.

2- الضرائب النسبية والضرائب التصاعديّة:

- **الضريبة النسبية** تمثل ذلك الاقتطاع الضريبي الذي يفرض بنسبة واحدة و مثال ذلك الضريبة على أرباح الشركات.
- **الضرائب التصاعديّة**: و يرى البعض أنها الأكثر عدلا إذ تتناسب هذه الأخيرة مع مداخيل الأشخاص، فكلما زاد الدخل زادت الضريبة، و مثال هذا النوع: الضريبة على الدخل الإجمالي و التي تكون بعدة معدلات و نسب تتوافق و الدخل المحقق.

3- الضرائب المباشرة والضرائب الغير مباشرة :

• **الضرائب المباشرة:**

هي تلك الضريبة التي تفرض على المال مباشرة حيث تقطع من الدخل مباشرة أو رأس المال المكلف وتتصب على ذات الثروة. و التي يتم تحصيلها بواسطة قوائم اسمية، حيث تنتقل مباشرة من المكلف بالضريبة إلى الخزينة العمومية، ويمكن تصنيفها إلى الضريبة على الدخل والضريبة على رأس المال.

• **الضرائب الغير المباشرة:**

هي عكس الضرائب المباشرة، فهي ضرائب تقع في معظم الأحيان على عناصر الاستهلاك أو الخدمات المؤداة، و بالتالي يتم تسديدها بطريقة غير مباشرة من طرف الشخص الذي يود استهلاك هذه الأشياء أو استعمال الخدمات الخاضعة للضريبة ويمكن تقسيم هذه الضرائب إلى ضرائب على الاستهلاك وضرائب على التداول و الضريبة الجمركية.

فالضريبة على الاستهلاك تفرض على الفرد بمناسبة واقعة استهلاك أو انفاق معينة وهذه الضريبة إما أن تكون خاصة أي أن تخضع على سلعة أو خدمة معينة، أو ضريبة عامة على المبيعات تفرض على جميع المبيعات .

الضريبة على التداول: وهي الضريبة التي تفرض على انتقال الثروة والعقارات من شخص لآخر ومن أمثلتها الضريبة على التسجيل، وضريبة الطابع.

و من حيث معايير التفرقة بين الضريبتين (المباشرة والغير مباشرة) نجد:

أ. معيار طريقة التحصيل:

تحصل الضرائب المباشرة بناء قوائم اسمية أو جداول، تحمل كل المعلومات المتعلقة بالمكلف بالضريبة و التزاماته الضريبة و فترة الخضوع للضريبة، و المهلة الممنوحة للتسديد. بينما تحصل الضرائب الغير مباشرة بمناسبة السلوكات الاقتصادية التي يقوم بها المكلفون بالضريبة كاستهلاك الموارد المتاحة أو الاستفادة من الخدمات المقدمة.

ب. معيار نقل العبء الضريبي:

تكون الضريبة مباشرة إذا تحمل عبئها من قام بأدائها للدولة، بمعنى آخر المكلف بها قانونا هو الذي يتحملها . و تكون الضريبة غير مباشرة إذا تمكن نقل عبئها إلى شخص آخر تربطه به علاقة اقتصادية، يسعى الأخير بالمكلف الفعلي.

ج. معيار ثبات المادة الخاضعة للضريبة:

تكون الضريبة مباشرة، إذا كانت مفروضة على مادة تتميز بالثبات و الاستمرار كالضريبة عن الدخل الإجمالي. بينما تكون الضريبة غير مباشرة، إذا كانت تستهدف أحداث و سلوكات اقتصادية عارضة و متقطعة كالإنفاق مثلا.

4- الضريبة على الأشخاص والضريبة على الأموال:

الضريبة على الأشخاص تفرض على الأفراد اعتبارا لوجودهم في الدولة وتحت حمايتها. والضريبة على الأموال تفرض على الأشياء و الممتلكاتها التي يحوزها الأشخاص سواء كانت أموال عقارية أو منقول